الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

MINISTRY OF AGRICULTURE, RURAL DEVELOPMENT AND FISHERIES

CABINET
Communication and Media Cell

الديوان
خلية الاتصال والإعلام

ملخص الصحافة
Synthes press

الأسواق و الاقتصاد الزراعـي
Markets and Agricultural Economy

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الصفحة: 07

قصر المعارض الصنوبر البحري في العاصمة

صالون التمور يتواصل إلى غاية 7 ديسمبر

● تتواصل بالعاصمة، عمليات بيع التمور، في إطار خيمة لبيع التمور، نظمها المجمع المهني المشترك للتّمور تحت شعار "شهر التّمور.. من المنتج إلى المستهلك"، إلى غاية 7 ديسمبر 2025.

تهدف هذه المبادرة، المنظمة بتنسيق وإشراف وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، إلى تقريب أفضل أنواع التمور التونسية من المستهلكين بأسعار تفاضلية تراعي القدرة الشرائية للتونسيين، وفق بلاغ صادر عن وزارة الفلاحة.

كما تأتي في إطار دعم تسويق التمور في السوق الداخليّة والتشجيع على الترفيع في الاستهلاك الداخلي.

وترمي هذه المبادرة إلى تعزيز العلاقة بين المنتج والمستهلك، وتوفير منتجات ذات جودة عالية بأسعار مناسبة، حسبما أفاد به رئيس ديوان وزير الفلاحة والموارد المائيّة والصّيد البحري، هيكل حشلاف، خلال زيارة أداها إلى الخيمة، وأكد بالمناسبة الدور الحيوي للتمور في دعم الاقتصاد الوطني. ويمكن للمستهلكين زيارة الخيمة وشراء التمور مباشرة من المنتجين، ما يتيح للمنتجين عرض منتجاتهم بشكل مباشر. كما تهدف هذه المبادرة إلى الترويج للتمور التونسية محليا، وإبراز تنوعها وجودتها العالية التي أكسبت تونس سمعة عالمية في إنتاج التمور، حسب الوزارة. ويأتي ذلك ضمن سلسلة من البرامج التي يسعى من خلالها المجمع المهني المشترك للتمور ووزارة الفلاحة إلى دعم قطاع التمور وتحفيز الإنتاج المحلي بما يعود بالنفع على المستهلك والمنتج معا.

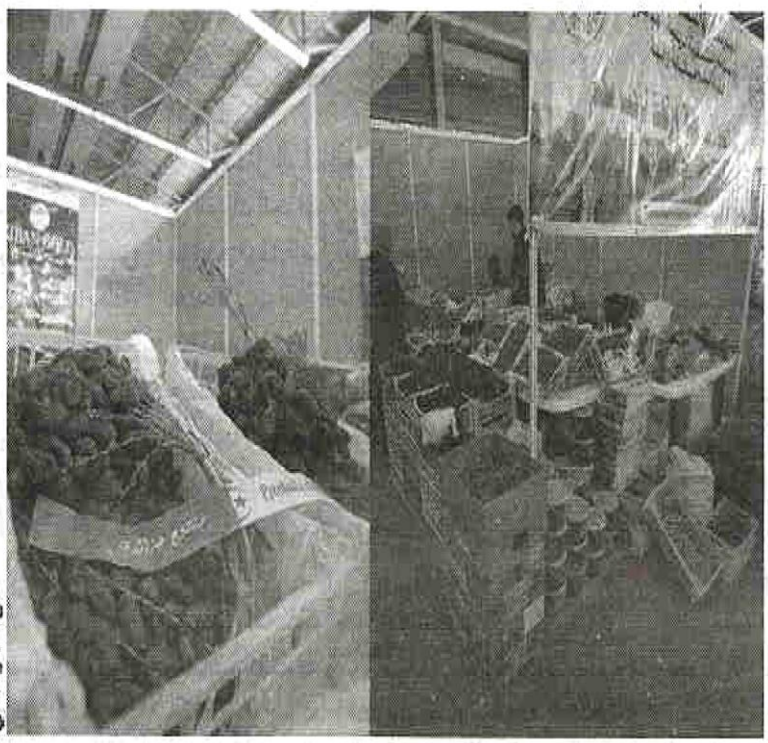
صور: حمزة كالي

علما أن التقديرات الأولية لإنتاج التمور للموسم 2025 . 2026 تبشر بصابة قياسية تبلغ 404 ألف طن أي بزيادة 16.3 بالمائة مقارنة بالموسم الماضي، وفق وزارة الفلاحة.

ح.ح

المستثمر
صوت المستثمر الجزائري
يومية وطنية جزائرية
الصفحة: 7-6

الجزائر تحقق المرتبة الثانية عربياً في إنتاج الحمص

تعزيز للأمن الغذائي وفرص التنمية الاقتصادية

■ بقلم: سرين عليلي

تعزّز الجزائر حضورها الزراعي عربيا بفضل التقدّم الواضح الذي حققته في إنتاج محصول الحمص، بعدما صنّفتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الفاو في المرتبة الثانية عربيا ضمن أبرز الدول المنتجة لهذا المحصول. ويأتي هذا الاعتراف الأممي ليؤكد الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة للنهوض بالزراعة الوطنية، خاصة في قطاع البقوليات الذي يكتسي أهمية متزايدة في ظل التحولات الغذائية العالمية واتساع الطلب على المنتجات ذات القيمة الصحية العالية. وقد ساهمت الظروف المناخية الملائمة، إلى جانب توسّع الممارسات الفلاحية المرتبطة بزراعة البقوليات، في دفع الجزائر إلى مقدمة المشهد العربي، مستفيدة من الإمكانات الطبيعية والبشرية المتوفرة في هذا المجال.

وتبرز أهمية هذا الإنجاز في سياق تعرف فيه المنطقة العربية تفاوت كبير في قدرات إنتاج الحمص، حيث يحتفظ عدد محدود من الدول بموقع متقدم ضمن هذا القطاع، بينما تعتمد دول أخرى بدرجة أكبر على الاستيراد لتلبية احتياجاتها الغذائية. وفي ظل هذا التباين، فإن محافظة الجزائر على موقعها المتقدم يعكس قدرة البلاد على تطوير منظومة إنتاج متوازنة وفعّالة، قادرة على مواكبة الطلب المحلي وعلى تعزيز الأمن الغذائي الوطني. كما تأتي هذه النتائج في وقت يشهد فيه العالم تحولاً مقصود نحو استهلاك الأغذية الصحية والغنية بالبروتين النباتي، ما يزيد من قيمة المحصول ويفتح أمام المنتجين فرص اقتصادية واعدة.

وتتزامن هذه الديناميكية مع توجهات وطنية واضحة تهدف إلى تحسين البنية التحتية الخاصة بالحبوب والبقوليات، إذ تعمل الجزائر على تعزيز قدرات التخزين والنقل عبر مشاريع استراتيجية لربط الصوامع بالشبكة الحديدية وتطوير المنظومات اللوجستية المرتبطة بها. هذا التحديث في وسائل النقل والتخزين يمثّل خطوة مهمة نحو رفع فعالية القطاع الزراعي بأكمله، ويمنح محاصيل مثل الحمص فرصة للوصول إلى الأسواق بكفاءة أعلى وجودة أفضل. كما يساهم في خلق بيئة أكثر دعما للمنتجين والفلاحين، ويعزز من قدرة البلاد على التحكم في مسار إنتاجها الزراعي.

وبهذا المشهد، تتجه الجزائر إلى ترسيخ مكانتها كمُنتج رئيسي للحمص داخل المنطقة العربية، مع إمكانية توسيع هذا الدور مستقبلاً في ظل الاهتمام المتزايد بالبقوليات على الصعيدين الإقليمي والدولي، ومع توفّر المقومات التي تتيح تحويل هذا المحصول إلى عنصر اقتصادي وغذائي وبيئي أكثر تأثير.

مكانة الحمص في الجزائر ودوره في تعزيز الأمن الغذائي

يحتل الحمص موقعا أساسيا داخل منظومة المحاصيل البقولية في الجزائر، نظر لدوره المهم في تعزيز الأمن الغذائي الوطني. فإلى جانب كونه جزء من العادات الغذائية المحلية، يمثل هذا المحصول مورد غذائي يعتمد عليه المواطنون بشكل واسع، مما يجعل توافره واستقراره ضمن الإنتاج المحلي عاملاً داعم لاستقلالية البلاد الغذائية. وتبرز أهميته بشكل خاص في الفترات التي تعرف فيها الأسواق الدولية اضطرابات أو ارتفاعات في الأسعار، إذ يمكّن توفر الإنتاج المحلي من تخفيف الضغط على الواردات وضمان تزويد الأسواق الوطنية بالمنتج.

كما يتميز الحمص بقدرته العالية على التكيف مع الظروف البيئية للجزائر، حيث تُعد المناطق الجافة وشبه الجافة من أكثر المجالات الزراعية التي تنجح فيها زراعة البقوليات. ويمنح هذا التكيف الطبيعي للمحصول فرصة لتوسيع المساحات المزروعة، ويعزز من مرونة القطاع الزراعي في مواجهة التغيرات المناخية والاقتصادية. أضف إلى ذلك دوره في دعم الاستدامة الزراعية عبر قدرته على تحسين خصوبة التربة، مما يسهم في تقليل الحاجة إلى الأسمدة الكيميائية والمحافظة على صحة المنظومات الزراعية على المدى الطويل.

وتتلاقى قيمة الحمص الغذائية مع دوره الاستراتيجي، إذ يشكل مصدر مهم للبروتين النباتي والألياف، ما يجعله جزء محوري في البرامج الغذائية الصحية. هذا الاهتمام الغذائي، إلى جانب الجهود الوطنية لتطوير البنية التحتية الزراعية، يعزز من قدرة الجزائر على رفع إنتاجها من البقوليات وتحسين جودة هذا الإنتاج. كما يفتح المجال أمام مشاريع مستقبلية تهدف إلى تثمين المحصول وتحويله إلى منتجات غذائية متعددة، بما يزيد من قيمته الاقتصادية ويوسّع من دوره في تقوية الأمن الغذائي الوطني.

وفي هذا الملف، سنعرض آراء الخبراء والمتخصصين حول أهمية الحمص في الجزائر، وسنسلط الضوء على دوره الحيوي في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، إضافة إلى الفوائد الاقتصادية والبيئية المرتبطة بزراعته. كما سنتناول التقدّم اللافت الذي حققته الجزائر في هذا المجال والإمكانات المستقبلية لتطوير منظومة إنتاج وتثمين الحمص بشكل مستدام.

الخبير الاقتصادي ساري نصر الدين

تصنيف الجزائر ثانيا عربيا في إنتاج الحمص يعكس ديناميكية القطاع الزراعي

أكد الخبير الاقتصادي ساري نصر الدين، في حديثه لجريدة المستثمر، أن تصنيف الجزائر من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في المرتبة الثانية عربيا في إنتاج الحمص يعكس ديناميكية متنامية وقوية في قطاع البقوليات على المستوى الوطني. وأوضح الخبير أن هذا التصنيف لا يعد مجرد رقم إحصائي، بل هو مؤشر ملموس على تحسن السياسات الزراعية والإنتاجية في السنوات الأخيرة، وهو نتيجة جهود متضافرة بين الدولة والمزارعين لتحسين الأداء الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي.

وأشار ساري إلى أن هذا التقدم كان نتيجة مزيج من العوامل التقنية والفلاحية الحديثة، حيث شمل تحسين أصناف البذور بما يتوافق مع احتياجات التربة والمناخ المحلي، واعتماد أساليب ري حديثة تساعد على رفع الإنتاجية في المناطق المختلفة، إلى جانب توسيع المساحات المخصصة لزراعة الحمص بما يتناسب مع القدرة الإنتاجية للمزارعين. وأكد أن هذه الإجراءات مجتمعة مكّنت الفلاحين من تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع، ما ساهم في تعزيز ثقة المزارعين في القطاع وتحفيزهم على الاستثمار في البقوليات بشكل مستمر.

ولفت الخبير الاقتصادي إلى أن هذا التقدم له أثر مباشر وواضح على الأمن الغذائي الوطني، إذ يسهم في تقليل اعتماد السوق المحلية على الواردات وتخفيف الضغط على العملة الصعبة، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية العالمية. كما شدد على أن تعزيز الاكتفاء الذاتي في البقوليات يحتاج إلى استمرار الدعم الحكومي للمزارعين، وتطوير البنية التحتية للتخزين، وتسريع وتسهيل عمليات التوزيع لضمان وصول الإنتاج بكفاءة إلى جميع الأسواق الوطنية.

وأضاف ساري أن الحفاظ على هذه الديناميكية وتوسيعها مستقبلاً يستلزم التركيز على برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع الابتكار الزراعي في أساليب الزراعة والإنتاج، بالإضافة إلى توفير تمويل مناسب للمزارعين الصغار والمتوسطين. وأكد أن هذه المبادرات تساهم في جعل الإنتاج أكثر استدامة من الناحية الاقتصادية، وتعزز قدرة الجزائر على تلبية الطلب المحلي المتزايد على الحمص، مع إبراز الجزائر كمثال رائد في المنطقة في تطوير قطاع البقوليات وتحقيق أمن غذائي مستدام.

●●●

●●●

الخبير الاقتصادي رضوان صغير

إنجاز الجزائر في إنتاج الحمص يمنح فرصا اقتصادية مستدامة

أكد الخبير الاقتصادي رضوان صغير، في حديثه لجريدة المستثمر، أن تصنيف الجزائر في المرتبة الثانية عربيا في إنتاج الحمص يعد إنجاز استراتيجي يعكس التطور الواضح والقدرة المتنامية لقطاع البقوليات في البلاد. وبيّن أن هذا الإنجاز يعكس قدرة الجزائر على الاستفادة من إمكاناتها الطبيعية والبشرية، ويشير إلى أن القطاع الزراعي بدأ يتجه نحو مرحلة أكثر تنظيم ونضج ، ما يعزز مكانة الحمص كمحصول محوري يساهم في الأمن الغذائي والاقتصادي على حد سواء.

وأوضح رضوان أن النجاح في رفع إنتاج الحمص لم يأت من فراغ، بل كان نتيجة تضافر عدة عناصر حاسمة، منها التوزيع الجغرافي الملائم للمزارع والظروف المناخية التي تتيح زراعة المحصول في مناطق واسعة، لا سيما في الهضاب العليا، ما يوفر فرصة لزيادة الإنتاج بكفاءة وبتكاليف منخفضة مقارنة بالمنتجين الآخرين. كما أبرز أن التغيير في نظرة الفلاح الجزائري للحمص كمصدر دخل مستدام وليس كمحصول ثانوي، ساهم في تحسين أساليب الزراعة وتعظيم العائد الاقتصادي، خاصة في ظل الطلب المتزايد على البقوليات محليا وعالميا .

وأشار الخبير إلى أن الدعم المؤسسي، كان له أثر كبير، من خلال توفير بذور محسنة، وتوسيع الأراضي المخصصة للزراعة، وتسهيل حصول الفلاحين على المدخلات الأساسية. هذه التدابير ساعدت على بناء أساس متين لمنظومة إنتاجية متكاملة يمكنها تحقيق نتائج ملموسة على الأرض وتعزيز استدامة القطاع.

وأضاف رضوان أن هذا التقدم يعكس انعكاسات إيجابية على الأمن الغذائي الوطني، إذ يحد من الاعتماد على الاستيراد ويقلل الضغط على العملة الصعبة، ويعزز قدرة الجزائر على التحكم في سلسلة الإنتاج الزراعي. كما أكد أن المحافظة على هذا الزخم تتطلب الاستثمار في سلاسل القيمة الزراعية من الإنتاج إلى التحويل والتسويق، وتطبيق تكنولوجيات حديثة تزيد من الإنتاجية وتقلل التذبذب، وتشجيع التعاون بين المزارعين والمستثمرين لضمان استقرار السوق، بالإضافة إلى دعم البحث الزراعي لإنتاج أصناف مقاومة للجفاف والآفات.

واختتم الخبير تصريحه بالتأكيد على أن الإنجازات الحالية تتيح للجزائر فرصة الانتقال من مجرد دولة منتجة إلى دور ريادي إقليمي في قطاع البقوليات، مع إمكانية الاستفادة من الفرص الاقتصادية المرتبطة بالتحويل الغذائي، التصدير، وتطوير صناعات قائمة على الحمص، ما يعزز مساهمة القطاع الزراعي في التنمية المستدامة ويجعله رافد مهم للأمن الغذائي والاقتصادي للبلاد في المستقبل.

الخبير الاقتصادي نبيل جمعة

إمكانات الجزائر في إنتاج الحمص: خطوة استراتيجية نحو أمن غذائي مستدام

في تصريح لجريدة المستثمر، أوضح الخبير الاقتصادي نبيل جمعة، أن هذا التصنيف يشكّل علامة فارقة على التطور الملحوظ الذي يشهده قطاع البقوليات في البلاد، ويؤكد قدرة الجزائر على تحويل هذا القطاع إلى رافد أساسي للأمن الغذائي والاقتصاد الوطني. وأكد جمعة أن هذا الإنجاز يعكس ليس فقط كمية الإنتاج، بل تحولاً هيكلي في كيفية إدارة القطاع الزراعي، وتنامي في الاحترافية لدى المزارعين، إلى جانب استجابة واضحة للسياسات الحكومية الداعمة والمحفّزة للاستثمار في البقوليات، مع التركيز على تحسين الأداء التقني والإنتاجي للمحاصيل.

وأشار الخبير إلى أن قوة هذا الإنجاز ترتكز على عدة عناصر متكاملة، أولها القدرات الطبيعية والجيولوجية التي تتيح زراعة الحمص على نطاق واسع في مناطق الهضاب العليا والمناطق الداخلية، ما يقلل التكاليف ويرفع الإنتاجية مقارنة بالدول المنافسة. ثانيا ، هناك تحول ملحوظ في رؤية المزارع الجزائري للبقوليات، إذ لم تعد تُنظر إليها كمحاصيل ثانوية، بل كمصدر رئيسي للربح المستدام وتقليل المخاطر السوقية، لا سيما مع ارتفاع الطلب العالمي وأسعار الحبوب والبقوليات. ثالثا ، جاء الدعم المؤسسي، وإن كان محدود ، ليكمل هذا التطور من خلال برامج تحسين البذور، وتوسيع المساحات المزروعة، وتسهيل الحصول على مدخلات الزراعة، إلى جانب نشر خدمات الإرشاد الزراعي، ومتابعة عملية الحصاد والتجفيف والتخزين، ما أسهم بشكل مباشر في رفع إنتاجية المحصول وتحسين جودة العائد لكل هكتار.

وأكد جمعة أن هذا التقدم الزراعي له انعكاسات مهمة على الأمن الغذائي للجزائر، إذ يسهم في تقليل الاعتماد على الواردات من الحبوب والبقوليات، ما يقلل الضغط على العملة الصعبة ويعزز القدرة على تلبية الاحتياجات المحلية. كما شدد على أن تعزيز الاكتفاء الذاتي يحتاج إلى استمرارية الدعم الحكومي، وتحسين البنية التحتية الزراعية واللوجستية، وإنشاء نقاط تخزين محلية بالقرب من مناطق الإنتاج لضمان سرعة وصول الحمص إلى الأسواق المحلية، وخفض الخسائر وتحسين دخل الفلاحين.

وأوضح الخبير أن استدامة هذا التقدم تستلزم تبني خارطة طريق واضحة. على المدى القصير، يشمل ذلك تعميم أصناف محسنة من البذور، واستبدال المخزون الضعيف، وتحسين خدمات الحصاد والتجفيف، وإنشاء نقاط تخزين مبسطة، وربط المزارعين بعقود شراء ميسّرة مع الشركاء الصناعيين لضمان تمويل مستقر ودخل مستدام. أما على المدى المتوسط، فيتطلب تطوير نظم ري فعالة مثل الري بالتنقيط في المناطق الجنوبية، تحسين البنية التحتية للطرق الزراعية، وتوسيع برامج التمويل الميسّر للفلاحين، وبناء مرافق قوية للتجفيف والتعبئة، وإرساء معايير جودة وطنية لضمان توافق الإنتاج مع احتياجات السوق المحلي والتصديري. وعلى المدى الطويل، يركز التخطيط على الاستثمار في البحث الزراعي، واعتماد تقنيات الزراعة الدقيقة، ودمج الحمص في سياسات تناوب المحاصيل لتحسين خصوبة التربة وتقليل تكلفة الأسمدة، إلى جانب إنشاء نظم إنذار مبكر لمواجهة المخاطر المناخية، بما يضمن استدامة الإنتاج على المدى الطويل وتقليل التذبذبات السنوية.

وأشار جمعة أيضا إلى أن نجاح الجزائر في إنتاج الحمص يفتح أبوابا واسعة لفرص اقتصادية إضافية، من بينها تطوير صناعة تحويلية محلية تعتمد على الحمص لإنتاج الطحينة، والدقيق، والمنتجات الغذائية الصحية، إضافة إلى إمكانية التصدير إلى الأسواق الإقليمية والعربية ، حيث يتزايد الطلب على البقوليات باستمرار، ما يعزز الإيرادات ويخلق فرص عمل جديدة. وأوضح أن خفض فاتورة الاستيراد من الحبوب والبقوليات يساهم في تخفيف الضغط على العملة الصعبة، ويتيح توجيه الموارد الاقتصادية نحو تنمية القطاعات الزراعية والاستثمارية الأخرى، شريطة توفر بيانات دقيقة على مستوى الولايات حول المساحات المزروعة ، الغلة والإنتاجية لضمان دقة التخطيط وتنفيذ السياسات الاستثمارية.

واختتم جمعة تصريحاته بالتأكيد على أن تقدم الجزائر في إنتاج الحمص ليس مجرد نجاح لحظي، بل هو انعكاس لتحوّل حقيقي في القطاع الزراعي الوطني، ويمثل فرصة لبناء نموذج مستدام للبقوليات، يحقق الأمن الغذائي ويعزز الفرص الاقتصادية، شرط الاستمرار في الاستثمار الذكي، وتطوير البنية التحتية، وضمان سياسات تحفيزية مرنة، مع متابعة دقيقة للبيانات والنتائج الزراعية على مستوى الولايات لضمان استمرارية هذا الزخم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الخبير الفلاحي لعلى بوخالفة

إنتاج الحمص يعزز الأمن الغذائي ويدعم الاستثمار الفلاحي في الجزائر

أكد الخبير الفلاحي علي بوخالفة، في تصريح حصري لجريدة المستثمر، أن الجزائر قد رسّخت مكانتها في مجال إنتاج البقوليات على الصعيد الإفريقي، محتلة المرتبة الثانية بعد السودان في إنتاج الحمص، بإنتاج سنوي يقدّر بحوالي 40 ألف طن. وأوضح بوخالفة أن هذا الإنجاز يمثل تقدّما ملموسًا للقطاع الزراعي الوطني ويعكس مدى قدرة الفلاح الجزائري على مواجهة التحديات المناخية، خاصة الجفاف الذي شهدته البلاد في السنوات الأخيرة. وأضاف أن هذه المردودية العالية التي وصلت إلى أكثر من 15 قنطارًا للهكتار تُعدّ مؤشرا واضحًا على تحسين الممارسات الزراعية واعتماد أساليب متطورة في زراعة الحمص، بما يضمن تحقيق إنتاجية مرتفعة حتى في ظروف مناخية صعبة.

وأشار الخبير الفلاحي إلى أن الحمص يعتبر محصولًا غنيًا جدًا بالبروتينات والمعادن، ويُعد من أهم المحاصيل التي تسهم في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، إذ يوفر مادة غذائية أساسية للمواطنين، خصوصًا في المواسم الباردة حيث يزداد الطلب على البقوليات. وأكد أن الدولة الجزائرية أدركت هذه الأهمية، ولذلك تولي شعبة الحمص والبقوليات الجافة اهتمامًا خاصًا من خلال برامج دعم متعددة، أبرزها رفع سعر استرجاع الحمص لدى وحدات الديوان الجزائري للحبوب والبقوليات الجافة. وأوضح بوخالفة أن هذا الإجراء التحفيزي يشجع المستثمرين والفلاحين على الاهتمام بزراعة الحمص والفول والعدس، وهو ما يضمن استمرار توسع المساحات المزروعة وتحسين الإنتاجية، مع تلبية احتياجات السوق المحلية بفعالية.

كما أشار بوخالفة إلى أن شعبة البقوليات الجافة استفادت بشكل كبير من برامج التخزين، على غرار شعبة الحبوب، مما أسهم في تقوية منظومة توزيع هذه المنتجات وضمان استقرار الأسعار وتوفيرها في جميع الأسواق الوطنية. وأضاف أن الدولة تبذل جهودًا واضحة لضمان وصول هذه المنتجات إلى جميع المناطق، وهو ما يساهم في تقليل الاعتماد على الواردات وتعزيز الاكتفاء الذاتي للبلاد في هذا القطاع الاستراتيجي.

ولفت الخبير إلى أن إنتاج الحمص في الجزائر يتمركز في عدة مناطق رئيسية، موزعة على مختلف الجهات الجغرافية، ما يعكس انتشار هذا القطاع وأهميته على مستوى البلاد. ففي شرق الجزائر، تُعتبر ولايات قسنطينة، قالمة، وسطيف من أهم المناطق المنتجة، حيث توفر الظروف المناخية والتربة الخصبة بيئة مناسبة لنمو هذا المحصول الحيوي. وفي الوسط، تبرز ولايات الشلف وعين الدفلة كمراكز زراعية رئيسية للبقوليات الجافة، بينما في الغرب، تشتهر ولايات عين تموشنت ومعسكر وعدد من المناطق الأخرى بزراعة الحمص. وأكد بوخالفة أن هذا التنوع الجغرافي في الإنتاج يساهم في تعزيز الاستقرار الغذائي، إذ يقلل من المخاطر الناتجة عن الظروف المناخية المحلية المتقلبة ويزيد من مرونة سلسلة الإمداد الغذائي.

وأوضح الخبير أن التقدم الملحوظ في إنتاج الحمص لم يكن صدفة، بل هو نتيجة تضافر جهود الفلاحين والسلطات المحلية، إضافة إلى اعتماد سياسات دعم فعّالة، تشمل تحسين جودة البذور وتطوير الممارسات الزراعية واتباع تقنيات حديثة للري والحصاد. كما ساهمت هذه السياسات في رفع العائدية لكل هكتار وتقليل الفاقد، ما يعزز من جدوى الاستثمار في هذا القطاع ويحفز المزيد من الفلاحين على الانخراط في زراعة البقوليات.

وأشاد بوخالفة بالدور الذي تلعبه برامج التخزين المحلي، حيث تم إنشاء مرافق لتجفيف وتخزين الحمص بالقرب من مناطق الإنتاج، ما يقلل التكاليف اللوجستية ويحسن من قدرة الفلاح على تسويق إنتاجه بكفاءة. وأضاف أن هذه المبادرات ساهمت في استقرار الأسعار، ووفرت منتجات عالية الجودة في السوق المحلية، الأمر الذي انعكس إيجابًا على الأمن الغذائي للمواطنين.

واختتم بوخالفة تصريحه بالتأكيد على أن إنتاج الحمص يعد قطاعًا استراتيجيًا يمكن أن يشكّل نموذجًا للاستثمار الزراعي المستدام في الجزائر، إذ يضمن الأمن الغذائي ويخلق فرصًا اقتصادية جديدة للمزارعين والمستثمرين على حد سواء. وأوضح أن الحفاظ على هذا الزخم يتطلب استمرار الدعم الحكومي، تطوير البنية التحتية، وتبني سياسات مبتكرة لتعزيز الإنتاجية وتوسيع المساحات المزروعة، بما يعزز قدرة الجزائر على مواجهة تحديات الأمن الغذائي مستقبليًا.

اليومي الشروق
إخبارية وطنية
الصفحة: 05

يُعد من أكبر المشاريع الزراعية الصناعية عالميًا...
الخبير بوخالفة لـ"الشروق":

3 شروط لنجاح المشروع الجزائري - القطري للألبان والحليب المجفف

محمد فاسي

أكد الخبير الفلاحي، لعلى بوخالفة، أن نجاح المشروع الجزائري – القطري لإنتاج الألبان والحليب المجفف، الذي يُعد من أكبر المشاريع الزراعية الصناعية عالميًا، يرتكز على ثلاثة شروط محورية ينبغي توفيرها منذ المراحل الأولى.

وفي تصريح خصّ به "الشروق" اليومي، قال بوخالفة إن الشرط الأول يتمثل في استيراد أبقار تتلاءم مع المناخ الصحراوي الجزائري، متوقعًا أن يتم اختيار السلالات من ولايات أمريكية ذات مناخ صحراوي حار مشابه مثل ولاية كاليفورنيا، مشيدًا بعدم استيراد هذه الأبقار من بلدان أوروبية باردة على غرار هولندا وفرنسا.

أما الشرط الثاني، الذي أكد الخبير أنه لم يسمع أحدًا يتحدث عنه رغم أهميته البالغة، فيتمثل في توفير الأعشاب الغنية كونها تحتفظ بنسبة ماء تصل إلى 80٪، باعتبارها العامل الأساسي لرفع إنتاج الحليب إلى 60 لترًا يوميًا للبقرة الواحدة، مقارنة بمتوسط إنتاج محلي قدره 20 لترًا فقط للبقرة الواحدة في الجزائر ما يمنح نسبة ربح ضعيفة جدا للفلاح المحلي، مشددًا على ضرورة توفير هذه العشب الطازج مع توفير الماء وتجنب التأكيل العشوائي، على غرار الأعلاف الجافة الموجهة لتسمين الأبقار المعدّة للذبح وليس لإنتاج الحليب.

ويتمثل الشرط الثالث في اعتماد منظومة حديثة للنظافة والمتابعة باستخدام تجهيزات متخصصة قادرة على تلبية احتياجات قطيع ضخم من الأبقار، لضمان جودة الإنتاج وسلامة القطعان من الأمراض.

ويأتي التشديد على هذه المتطلبات بالتزامن مع الانطلاق الفعلي للمشروع الذي تبلغ قيمته الاستثمارية نحو 3.5 مليارات دولار، والذي يُتوقع أن يغطي 50٪ من احتياجات الجزائر من مسحوق الحليب، في وقت تستورد فيه حوالي 400 ألف طن سنويًا من هذه المادة الحيوية.

ويرى بوخالفة أن تطبيق هذه الشروط سيجعل المشروع المشترك، الذي تمتلك دولة قطر نسبة 51٪ من حصصه الاستثمارية، قادرًا على تحقيق أهدافه في تعزيز الأمن الغذائي وتقليص فاتورة الاستيراد، وجذب الاستثمارات الأجنبية، على عكس السياسات الاقتصادية السابقة.

للإشارة، فقد انطلقت الأشغال عقب توقيع الاتفاقية النهائية مطلع العام الجاري بين شركة "بلدنا" القطرية والصندوق الوطني للاستثمار، على أن تتوج المرحلة الأولى ببداية الإنتاج سنة 2026.

ويمتد المشروع على مساحة 117 ألف هكتار. موزعة على ثلاث مناطق متكاملة تضم مزارع للأعلاف والحبوب، ومزارع لتربية الأبقار وإنتاج الحليب واللحوم، إضافة إلى مصانع لإنتاج الحليب المجفف ومشتقاته، وهو ما سيكسب الكوادر الجزائرية خبرة كبيرة في هذا المجال.

وتشمل المرحلة الأولى استصلاح نحو 100 ألف هكتار، وإنشاء 700 وحدة ري محوري، وبناء مزرعتين للأبقار ومصنع أول من أصل مصنعين لإنتاج الحليب المجفف.

كما سيبدأ تكوين القطيع ابتداءً من 2026 عبر استيراد سلالات عالية الجودة مختارة وفق معايير تراعي الكفاءة الإنتاجية وقدرة التأقلم مع البيئة الصحراوية.

وحسب التصور النهائي، سيبلغ عدد الأبقار في السنة التاسعة من انطلاق المشروع 270 ألف رأس، بإنتاج سنوي يُناهز 1.7 مليار لتر من الحليب، منها 194 ألف طن موجهة لإنتاج مسحوق الحليب. ويُرتقب أن ينتج المشروع نحو 93 ألف طن من مسحوق الحليب في مراحله الأولى، مع ارتفاع تدريجي في حجم الإنتاج.

وفي سياق دعم الجانب التقني، وقّعت "بلدنا الجزائر" 14 اتفاقية بقيمة تفوق 500 مليون دولار مع شركات دولية وجزائرية، من بينها "جي إي إيه" الألمانية لتجهيز مصانع الحليب، و"فالمونت" الأمريكية لتطوير أنظمة الري، إضافة إلى شركات قطرية وجزائرية تعمل في البناء وحفر الآبار والدعم الهندسي.

كما أشاد بوخالفة بمخطط تجديد القطيع كل سبع سنوات وفق المعايير العالمية، معتبرًا أن هذا النهج سيسهم في الحفاظ على أعلى مستويات الإنتاجية، مقارنة بالممارسات السابقة التي كانت تقود إلى ذبح الأبقار بعد عام أو عامين من اقتنائها.

ويتوقع الخبير أن يُوجَّه جزء من الحليب الطبيعي المنتج ليصبح مادة مدعمة تُرافق الحليب المبستر المدعوم من الدولة، بما يعزز استقرار السوق الوطنية نوعًا وكمًا، ويوفر موارد إضافية، إلى جانب خلق ما لا يقل عن 5 آلاف منصب عمل دائم وآلاف المناصب الموسمية في قطاعات الزراعة والصناعة واللوجستيات والخدمات المرتبطة بمنظومة الإنتاج.

وختامًا، يبرز المشروع الجزائري – القطري لإنتاج الحليب كمحطة حاسمة في مسار تعزيز الأمن الغذائي الوطني، غير أن نجاحه يبقى مرهونًا بمدى الالتزام بالشروط التقنية الثلاثة التي شدد عليها الخبراء.

ذلك أن استيراد سلالات مناسبة للمناخ الصحراوي، وتوفير أعشاب غنية قادرة على رفع إنتاجية الحليب، واعتماد منظومة متطورة للنظافة والمتابعة، تمثل الركائز الأساسية التي ستحدد مستقبل هذا الاستثمار الضخم.

ومع توفر الإرادة السياسية والموارد المالية والبشرية، يتجه المشروع ليكون نموذجًا جديدًا في تطوير الصناعة الفلاحية بالجزائر، وفرصة استراتيجية لتقليص التبعية للأسواق الخارجية، وبناء منظومة إنتاج وطنية أكثر صلابة واستدامة.

الأخبـــــــار الجهويـــــــة

Regional news

الوسط EL WASSAT
يومية وطنية شاملة
الصفحة :07

المساحة المسقية بمحيط بارافر بدائرة أولف بلغت 750 هكتار

انطلاق حملة الحرث والبذر للموسم الفلاحي 2025 بأدرار

انطلقت يوم أمس حملة الحرث والبذر للموسم الفلاحي بالمستثمرة الفلاحية ارافر ARL PARAVIR بالمحيط الفلاحي "ان تيليا " تيمقطن دائرة أولف التابعة لولاية أدرار.

المستثمرة الفلاحية ش.ذ.م.م بارافر ARL PARAVIR بالمحيط الفلاحي "ان تيليا " ببلدية تيمقطن التابعة لدائرة أولف بولاية أدرار، تضم مجموعة من الخصائص الذي تجعل منه مكسباً فلاحياً بامتياز على مستوى ولاية أدرار، حيث بلغت المساحة الإجمالية 750 هكتار، هاته الأخير تتوفر على زراعة القمح الصلب، الذرة الصفراء وزراعة الترتيكال(علفي).

وقد رفعت حملة الحرث والبذر هذه السنة، شعار معاً من أجل فلاحة ذكية وواعدة ومستدامة، أين تعتبر ولاية أدرار قطباً فلاحياً بامتياز، نظراً لما تتوفر عليه من مقومات مناخية وطبيعية، مما يؤهلها لإنتاج كل من الحبوب، الذرة الصفراء الطماطم، شجرة دوار الشمس والعديد من الزراعات الإستراتيجية، إضافة إلى أن الفلاحة تلعب دوراً مهماً في تنمية وتطوير الاقتصادي الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

من جهتها تسعى السلطات المحلية بأدرار، إلى تحسين ظروف الاستثمار الفلاحي لضمان تحسين المردودية من خلال مرافقة الفلاحين والمستثمرين الفلاحيين مع توفير الدعم اللازم لتجسيد استثماراتهم في هذا الخصوص حيث تم توفير كل الوسائل من بذور وأسمدة ومختلف الآليات والعتاد الفلاحي.

أخبار الوطن
AKHBAR ELWATANE
شبكة إخبارية جزائرية
الصفحة: 06

الأغواط:

طفرة في المنتوجات الفلاحية بحاجة إلى تكفل

سجلت ولاية الأغواط خلال الموسم الفلاحي لسنة 2025 طفرة في المنتوجات الفلاحية والمحاصيل الزراعية تجاوزت الأهداف المسطرة .

سجل المستثمرون والفلاحون أرقاما قياسية هذا الموسم في بعض المنتوجات كالبطاطا والبصل والفصوليا الخضراء والجزر ، حيث قدرت المصالح الفلاحية المساحة المغروسة من مادة البطاطا ب 4800 هكتار بعد توسيع مساحات المستثمرات والمساحات المسقية وقد أعطى الهكتار الواحد ما بين 300 و350 قنطار من البطاطا بكل أنواعها بما فيها تلك المقاومة للمناخ .

وقد واجه الفلاحون صعوبات كبيرة في جمع هذا المنتوج وتسويقه نظرا لعدة عوامل مما أدى إلى بقاء كميات معتبرة منها تحت الأرض ، وتم تسويق كميات بأسعار منخفضة جدا لا تغطي حتى المصاريف التي أنفقها الفلاح ، وبعد مناشدة الفلاحين وبعض المسؤولين للسلطات العليا للتدخل العاجل من أجل التكفل بهذا المحصول المكدس تدخلت الشركة الجزائرية لضبط المنتجات الفلاحية من أجل التعاقد مع المنتجين من أجل اقتناء 200ألف قنطار من البطاطا ، ويساهم الفلاحون الصغار في تموين السوق المحلية بكل أنواع الخضر وبأسعار معقولة ، كما وفر هذا النشاط الفلاحي المئات من مناصب العمل المؤقتة للشباب البطال لجني هذه المحاصيل مع الإشارة أن هذا النشاط الفلاحي متمركز بإقليم المقاطعة الإدارية أفلو بالجهة الشمالية لولاية الأغواط . وحسب المدير الولائي للمصالح الفلاحية أن النتائج المحققة تعود للدعم الكبير الذي حظي به الفلاحون في مجال الكهرباء الفلاحية ورخص حفر الآبار وتسوية وضعية مستثمراتهم ، حيث تم إنجاز أكثر من 2000 كلم من الكهرباء الفلاحية لأكثر من 3000 مستثمرة واستصدار 5100 رخصة حفر بئر وفتح أكثر من 1010 كلم من المسالك في انتظار تهيئتها ومنح أكثر من 12 ألف عقد استصلاح لأكثر من 70 ألف هكتار ، وأشار إلى أن الوضعية العقارية للفلاح يتم تسويتها حاليا بمحضر ويشرع الفلاح في الإنتاج في المحاصيل الاستراتيجية كالقمح والشعير والبطاطا ريثما يتم تسوية وضعيته العقارية نهائيا ومنحه عقد الاستصلاح ، إضافة إلى تحفيزات أخرى منها توفير قروض بدون فوائد كقرض الرفيق والذي لا يقبل عليه الفلاحون كثيرا ، والمرافقة بكل أشكالها .

ومنها وضع حيز الخدمة سبع مخازن بسعة 350 ألف قنطار من المحاصيل الزراعية في انتظار استلام الصومعة التي تتسع لمليون قنطار حيث ترتفع القدرات التخزينية بالولاية إلى مليون و800 ألف قنطار

وأفاد المدير الولائي أن النشاط الفلاحي لا يقتصر على الخضر والفواكه والمزارعات الموسمية إنما يمتد لشعب أخرى بدأت تعطي نتائج جد إيجابية منها تربية النحل ، حيث يعرف هذا النشاط توسعا كبيرا ويتم سنويا إنتاج كميات كبيرة من العسل بكل أنواعه وتم في هذا الإطار توزيع 160 خلايا النحل لفائدة صغار المربين ، وتسع هكتارات من النخيل و100ألف شجيرة من الزيتون والأشجار المقاومة كالفستق واللوز استفاد منها 535 فلاح . وإضافة إلى تربية المواشي كالإبل والماعز والماشية والخيل ، والاستثمار في مجال إنتاج الألبان وتربية الدجاج ومعاصر الزيتون ونشاط المرأة الريفية حيث توجد 570 امرأة تنشط في الخلايا الغابية .

وبرأي بعض المهتمين بالنشاط الفلاحي والقطاع الاقتصادي بصفة عامة أن النتائج المحققة في المجال الفلاحي بالولاية يحتاج إلى عملية تقييم وتشخيص دقيقة وإلى إجراءات أكثر نجاعة لتعزيز الاستثمار الخاص وتحديث البنية التحتية وتحسين إدارة الموارد المائية والتربة وبالتسويق وضبط المنتجات وتوجيهها ، وتنمية المناطق الريفية والاهتمام بالعائلات المنتجة ، والمرافقة القبلية والبعدية للمنتجين .

ع. نورين

EL MASSA المساء
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 11

دراسة 50 ملفا خاصة بآليات الدعم الفلاحي

تعمل المصالح الفلاحية بعين تموشنت على تسهيل عملية دراسة ملفات الدعم الفلاحي، خاصة ما تعلق بقرض التحدي، وكذا الملفات المودعة للانخراط في البرنامج الوطني الخاص بإنشاء غرف تبريد، بمجموع يفوق 50 ملفا في مختلف آليات الدعم الفلاحي.

وأوضح مصار فوزي، رئيس مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني بالمصالح الفلاحية، أن هذه الخطوة تأتي في إطار متابعة ملفات الدعم الفلاحي بمختلف آلياته، وعليه اجتمعت اللجنة التقنية بمقر المصالح الفلاحية، وتمت معالجة 24 ملفا خاصة بتطوير الري الفلاحي، و9 ملفات خاصة باقتناء العتاد الفلاحي، و9 أخرى خاصة بقرض التحدي، الى جانب ملف واحد خاص بقرض التبريد، وملفين خاصين بوحدات الإنتاج التي تم تحويلها الى قرار وزاري.

وفي السياق، كشف السيد أحمد سبع، رئيس مصلحة بالموارد المائية، أن الشباك الوحيد الكائن على مستوى مديرية الموارد المائية، يجتمع كل 15 يوما، لدراسة الملفات المودعة، والرد على طلبات الفلاحين، بحضور المصالح الفلاحية، وبالتشاور مع القطاعات الأخرى؛ حيث تمنحهم الموافقة بعد استيفاء جميع الشروط لحفر الآبار. ونفس الشيء بالنسبة للري الفلاحي، الذي تلقّى طلبات خاصة في ما يخص السقي بالمياه المستعملة للأراضي المتاخمة لمحطة التصفية لعين تموشنت، ومحطة عين الطلبة.

جمعها: محمد عبيد

معسكر | تَواصل تطهير العقار الفلاحي

تواصل سلطات ولاية معسكر تنفيذ أشغال تطهير العقار الفلاحي التابع للأملاك الخاصة للدولة، ضمن مختلف صيغ المنح والاستغلال. وهي الخطوة التي تندرج في مسار يستهدف حماية الأراضي الفلاحية، وتوجيهها نحو مشاريع منتجة.

ع. ياسين

وفي هذا السياق، شدد والي معسكر فؤاد عايسي خلال اجتماعه الأخير بمسؤولي القطاعات المعنية، على أن أي تأخر أو تراخ في هذا الملف، "غير مقبول" بالنظر إلى دوره المحوري في دعم الاستثمار الفلاحي، وتعزيز الأمن الغذائي الوطني.

وأبرزت المعطيات التي قدمتها المصالح المشاركة في الاجتماع، أن العملية تسير وفق برنامج يرمي إلى جرد شامل للوضعيات، ومعالجة الملفات العالقة، مع التركيز على تحديث البيانات الميدانية بشكل مستمر. كما تم التأكيد على ضرورة ضمان تنسيق فعلي بين مديريات الفلاحة وأملاك الدولة ومسح الأراضي؛ بهدف تحقيق معالجة شفافة وموحدة لكل الحالات عبر بلديات الولاية. ويبدو الأمر واضحا من نبرة الوالي أن المتابعة صارت يومية، وميدانية، وأن الهدف الأساسي هو استرجاع الأراضي غير المستغَلة، وتوجيهها نحو استثمارات حقيقية تخدم التنمية في الولاية. وتساهم في ديناميكية الاقتصاد الوطني. وهو توجه ينسجم مع السياسة العامة الرامية إلى تثبيت الاستغلال الأمثل للعقار الفلاحي، ومنع أي ممارسات تعيق تطويره.

تجدر الإشارة إلى أن الدولة اعتمدت منشورا وزاريا صدر في الأول من جوان 2025، يحدد الإطار المنظم لعملية تطهير العقار الفلاحي التابع للأملاك الخاصة بالدولة؛ ما يمنح العملية سندا قانونيا واضحا، ويساعد على تسريع حل الإشكالات والنزاعات المرتبطة بسوء الاستغلال، أو تجميد الأراضي الفلاحية دون مبرر.

أخبار اليوم
AKHBARELYOUM
www.akhbarelyoum.dz
الصفحة :05

البويرة

بعثة برلمانية تعاين مشاريع في قطاعي الفلاحة والبيئة

تفقدت بعثة برلمانية تابعة للجنة الفلاحة والصيد البحري وحماية البيئة بالمجلس الشعبي الوطني عديد من المشاريع التابعة لقطاعي الفلاحة والبيئة بولاية البويرة، حيث تفقد أعضاء البعثة ببلدية الهاشمية مركزين لتخزين الحبوب تم تدشينهما مؤخرا، قبل معاينة ورشة إنجاز صومعة إستراتيجية لتخزين الحبوب بطاقة واحد مليون قنطار. وتم إنجاز هذه المشاريع في إطار الإستراتيجية الوطنية الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي في البلاد، وفق التوضيحات المقدمة في عين المكان.

كما انتقل الوفد البرلماني إلى الغابة الترفيهية "الريش" الواقعة بالمدخل الشمالي لمدينة البويرة، حيث عاينوا مشروع استغلال هذا الفضاء الأخضر لفائدة السكان، فيما يرتقب توجه البعثة أيضا إلى بلدية مشدالله لتفقد المحيط المسقي بالساحل، كما قام أعضاء البرلمانية بزيارة المزرعة النموذجية "محمد بوشراين" ببلدية الأصنام، اما ببلديات القادرية وعمر والأخضرية فقد عاينت ذات اللجنة البرلمانية مشاريع فلاحية وبيئية أخرى.

•ي. تيشات

الصيد البحري والمنتجات الصيدية
Marine fishing and fishery products

APO NEWS ألجيريا برس اونلاين Algeria Press Online
29نوفمبر 2025 - على الساعة :12:46

صيد حصة 138 طن من سمك التونة خلال حملة 2025

كشف المدير المحلي للصيد البحري وتربية المائيات بولاية عنابة نور الدين رميتة، عن صيد حصة تقدر ب 138 طن من سمك التونة الحمراء الحية، خلال حملة الصيد الخاصة بسنة 2025.

وأوضح نور الدين رميتة في تصريح لوكالة الانباء الجزائرية، أن عمليات الصيد جرت في أفضل الظروف التنظيمية واللوجستية.

وفي هذا الصدد، توقع المسؤول المحلي مساهمة الحصة المصطادة في تعزيز قدرات الأسطول البحري الوطني ودعم الاستثمار في نشاط صيد وتسمين التونة، وتكثيف التصدير نحو أسواق دول البحر الأبيض المتوسط ذات الطلب المتزايد على هذا النوع من المنتجات البحرية.

وأشار ذات المسؤول في سياق ذي صلة، توجيه كل هذه الكمية للتصدير إلى مزارع التسمين بدول البحر الأبيض المتوسط, ما ساهم في تسجيل إيرادات مالية تقدر بنحو 7 ملايين دج.

أخبار الوطن AKHBAR ELWATANE شبكة إخبارية جزائرية
الصفحة: 04

عنابة:

صيد حصة تقدر بـ 138 طنا من سمك التونة الحمراء الحية خلال 2025

تم صيد حصة تقدر بـ138 طنا من سمك التونة الحمراء الحية خلال حملة الصيد الخاصة بسنة 2025 ، حسبما استفيد الخميس ، من المدير المحلي للصيد البحري و تربية المائيات .

وفي تصريح لـ"وأج" نور الدين رميتة ، بأن هذه الحملة عرفت مشاركة سفينتي "الشهيد مصطفى بن بولعيد" و "البشير" ، مبرزا بأنها حققت نتائج إيجابية انعكست على مردود القطاع .

وأفاد في ذات السياق بأن كل هذه الكمية وجهت للتصدير إلى مزارع التسمين بدول البحر الأبيض المتوسط ، و هو ما ساهم في تسجيل إيرادات مالية تقدر بنحو 7 ملايين دج .

و أبرز ذات المسؤول بأن عمليات الصيد جرت في أفضل الظروف التنظيمية واللوجستية متوقعا أن تساهم الحصة التي تم صيدها في تعزيز قدرات الأسطول البحري الوطني ودعم الاستثمار في نشاط صيد وتسمين التونة وتكثيف التصدير نحو أسواق دول البحر الأبيض المتوسط ذات الطلب المتزايد على هذا النوع من المنتجات البحرية .

ق.م/ واج

المساهمات
Contributions

الحوار
EL HIWAR
الصفحة: 05

الأمين العام للاتحاد الوطني للفلاحين عبد اللطيف ديلمي لـ"الحوار":

أمطار الخير بشرى لموسم فلاحي ناجح

سقوط الأمطار والثلوج

الفلاحون يستبشرون خيرا

بعيدا عن قطع الطرقات وغلق المسالك وتدخلات الدرك بالكاسحات والحماية المدنية لإجلاء وحماية المواطنين وقريبا من الأراضي الفلاحية والفلاحين، وحاجتهم الماسة للمياه، بدت بواكير الخير، بعد سقوط الأمطار الأخيرة والثلوج، تظهر على سطح بشكل لافت للانتباه، لهذا الموسم الفلاحي، بل وتبعث في نفوس الفلاحين، أملا في رفع العراقيل والمشاكل الحائلة من دون حصد وزرع وبذر وتفاؤلا كبيرا وأملا في نجاح هذا الموسم الفلاحي.

مليكة ينسون

أحدث الثلوج والأمطار الأخيرة التي هطلت على بعض ولايات البلاد جرعة أمل كبير في تحسيس استمساك الأراضي وتجنب الوقوع في جفافها ومنه تسجيل نتائج سلبية من حيث الحصاد والزرع والبذر.

الأمين العام للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، عبد اللطيف ديلمي لـ"الحوار":

هذه الأمطار والثلوج تبشر بالخير

قال الأمين العام للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، عبد اللطيف ديلمي في اتصال مع "الحوار": "هذه الأمطار والثلوج تبشر بالخير، وبموسم فلاحي ناجح لاسيما إذا استمرت بهذا الشكل وبهذه الكمية، لهذا فالفلاحون في هذه الفترة، يحيشون أنفسهم ويتحسسون انتعاشا وتفاؤلا وأملا بموسم فلاحي متميز، وبخير قادم لهم ولكل الوطن، بل وبسهولة كبيرة في عمليات الزرع والحصد والبذر"، مضيفا: "نتمنى أن يتواصل سقوط الأمطار والثلوج حتى لا نكرر شحها الذي عاشت تبعاته بعض مناطق غرب البلاد على مدار أربع سنوات حتى تواصل الزرع والحصد والحرث، فنحن ننتظر بفارغ الصبر مثل هذه الأجواء لتكون في مستوى تطلعات الفلاحين وأمانيهم بنجاح الموسم".

الأمطار والثلوج تبشر بالخير، وبموسم فلاحي ناجح لاسيما إذا استمرت بهذا الشكل وبهذه الكمية..

نسبة امتلاء السدود تقدر بـ31,92٪

لفت وزير الري طه دربال، إلى تسجيل نقص محسوس في المعدلات السنوية للتساقطات المطرية، والتي أثرت بشكل كبير على المخزون الوطني من المياه السطحية، وتسببت في تراجع كبير في منسوب مياه السدود حيث سجلت حاليا نسبة امتلاء تقدر بـ31,92٪ مقابل بـ35,5٪ خلال نفس الفترة من السنة الماضية، موضحا أن هذه الوضعية كان لها الأثر المباشر على تموين المواطنين بالمياه الصالحة للشرب في بعض الولايات. ولمواجهة هذه الوضعية، ذكر الوزير، بأن السلطات عمدت لاتخاذ عدة إجراءات للتكفل بآثار هذه الظاهرة، ارتكزت على استراتيجيات تنفذ على المدى القصير، تخص إطلاق برامج استعجالية لحفر عديد الآبار بالولايات التي تسجل نقصا في المورد المائي، وتثمين المياه السطحية بإنجاز مشاريع الربط البيني بين السدود أينما توفرت الشروط التقنية، ناهيك عن إنجاز محطات صغيرة ومتوسطة لتحلية مياه البحر. وأوضح أنه يتم إعادة استعمال 19٪ من المياه المستعملة المصفاة من إجمالي 601 مليون متر مكعب في الفلاحة والصناعة، لافتا إلى أن كميات المياه المعاد استعمالها في ارتفاع مستمر، خصوصا وأن القطاع يعتمد تجسيد البرنامج الوطني لإعادة استعمال هذا النوع من المياه في مختلف الاستعمالات.

وبخصوص محطات تحلية مياه البحر المنجزة، قال دربال إنها ساهمت في رفع نسبة الاعتماد على المياه المحلاة إلى 33٪ من المياه الموجهة للشرب، بعدما كانت لا تتعدى 20٪ سنة 2024، ومن المرتقب أن ترتفع إلى حدود 42٪، خلال الأشهر القليلة المقبلة، مع العلم بأن الهدف المسطر هو بلوغ نسبة 60٪، مع آفاق سنة 2030.

أخبار أخرى
News Otherwise

الحوار
EL HIWAR
الصفحة: 05

انطلاق مختبر الحلول المبتكرة لصالح مربي الأبقار بالمدرسة الوطنية للفلاحة

في إطار أسبوع ريادة الأعمال العالمي

افتتحت، أمس، بالقرفة الوطنية العليا للفلاحة فعاليات النسخة الخامسة من مختبر الحلول الزراعية في طبعته الخامسة من مختبر الحلول الزراعية، الذي يُنظم في إطار أسبوع ريادة الأعمال العالمي، من 29 نوفمبر إلى 2 ديسمبر المقبل

نعول على الطلبة لتنمية قطاع تربية الأبقار

في هذا الصدد، أوضح مدير المدرسة الوطنية العليا للفلاحة بالبرواقي، البروفيسور طارق حرطاني في حديثه لـ "الحوار" أن هذا الحدث العلمي الذي تمحور حول "التكنولوجيا الرقمية لتحويل قطاع الثروة الحيوانية" للبحث عن الحلول المبتكرة للمشاكل الميدانية المتعلقة بالثروة الحيوانية، حيث تم اختيار هذه الطبعة للحديث حول إنتاج مادة الحليب وتغذية الأبقار من خلال إدخال تكنولوجية الحديثة باستخدام الذكاء الاصطناعي لمعرفة حسابيا تكلفة العلف للقدم للبقرة لمعرفة تكلفة الليتر الواحد من الحليب، حيث يقوم الطلبة بطرح جملة من الحلول في ظرف أسبوع

وفي نهاية هذا الأسبوع المكثف، ستقوم لجنة تحكيم من المختصين بتقييم الحلول المقترحة، وستُمنح أفضل الحلول المقدمة، والتي وسيتم طرحها على المتعاملين الاقتصاديين الفاعلين في مجال إنتاج الحليب في الجزائر، كما تم إشراك ممثل شعبة الحليب من أجل عرض المشاكل التي يطرحها القطاع، وحول أهداف هذه التظاهرة أكد ذات المتحدث أنها ترمي إلى مساعدة الطلبة على تفهم الواقع الميداني في هذا المجال وإيجاد حلول تكنولوجيا، وسيجمع مختبر الحلول هذا العام حسب ذات المتحدث طلابا مبدعين ومتحمسين لتصميم حلول رقمية مبتكرة لقطاع الثروة الحيوانية، بإشراف مدربين وخبراء في المجال ذاته

المختبر يساعد الطالب على إيجاد حلول رقمية لمربي أبقار الحليب

من جهتها، ثمنت مديرة حاضنة الأعمال بالمدرسة الوطنية العليا للفلاحة بالبرواقي، الدكتورة منال نشار في تصريحها لـ "الحوار"، أن حاضنة الأعمال التي تشرف عليها انطلقت في نشاطها سنة 2021، ولديها برنامج سنوي، ونظمت العديد من التظاهرات المتعلقة بالابتكار والمقاولاتية، إلى جانب فتح مسابقات وطنية ومحلية، للرتبطة بطلبة المدرسة والمتخرجين منها، وأن المشروع الذي يتقدم به الطالب إما يتعلق بالفلاحة إنتاج نباتي، أو حيواني أو حمية النباتات، والميكنة، وكذا التكنولوجيات الغذائية، وحول مختبر الحلول الذي انطلق اليوم يندرج ضمن الفعاليات التي يقومون بها منذ خمس سنوات، والتي تهدف الطلبة لابتكار حلول رقمية وإدخالها في الإنتاج الحيواني على غرار الذكاء الاصطناعي، والتي تكون بطبيعة الحال في خدمة المربين، وحول موضوع العام الذي تم التركيز عليه في هذه الطبعة بمختبر الحلول تتعلق بموضوعين اثنين يتعلق الأول بكيفية احتساب تكلفة الوجبة الغذائية للحيوان تكون مفيدة له أي من أجل الوصول إلى منتوج ذو نوعية جيدة للحيوان وبتكلفة غير مكلفة بالنسبة للفلاح وبالتالي ستنعكس إيجابا على جيب المستهلك.

بالإضافة إلى ذلك، تضيف المتحدثة، أن منتجي الحليب يتلقون يوميا مشاكل بالجملة فيما يخص نشاطهم المهني كالأمراض مثلا، حيث يسهلون عليه كيفية معرفة حساب تكلفته في حينها والتي ستعطي له طرق كيفية التحكم في تكاليفه مستقبلا، وكذا توفير الحليب للمستهلك باعتباره منتوج استراتيجي، مشيرة إلى أن هذه الحلول للبتكرة التي يشتغلون عليها تلاميذ المدرسة مرفقين بالخبراء وخريجي الجامعات البرازية المتخصصين في الإعلام الآلي هذا الأسبوع تطوير الحلول الابتكارية لصالح منتجين الكسار والصغار والمستثمرات الكبرى في الصحراء البرازية يديرها مستثمرين أجانب ووطنيين

نعمل على تطوير روح المقاولاتية لدى الطالب لإيجاد الحلول المبتكرة

بالمناسبة ذاتها، أكد الدكتور علي داودي أستاذ في الاقتصاد الزراعي في حديثه لـ "الحوار" أن هذا الفضاء العلمي يندرج في إطار الاحتفال بالأسبوع العالمي للمقاولاتية وتم افتتاح مختبر لإيجاد الحلول الذكية بالمكنة، حيث يتم استدعاء متعاملين اقتصاديين الذي تواجههم مشاكل في نشاطهم اليومي، ويتم اختيار مشكلة أو مشكلتين والتي يطلق عليها التحديات التقنية، حيث يتم اختيار طلبة من المدرسة ويطلب منهم إيجاد حلول في ظرف أسبوع، ويتم العمل على التحديات التي طرحتها المؤسسات طيلة 24 ساعة، ويستفيد الطلبة خلال هذه المدة من تأطير متخصصين في المجال التقني والتكنولوجي، على ان يتم عرض تلك الحلول أمام لجنة التحكيم، المتكونة من خبراء وممثلي المؤسسات الاقتصادية التي شاركت في طرح التحديات ويتم اختيار أحسن أفكار عرض وأحسن مشروع للمشاكل المطروحة.

نصيرة سيد علي

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

من تنظيم المدرسة الوطنية العليا للفلاحة

إطلاق الطبعة الخامسة لمختبر الحلول الفلاحية

أطلقت المدرسة الوطنية للفلاحة، النسخة الخامسة من مختبر "الحلول الفلاحية" في إطار أسبوع ريادة الأعمال العالمي، وموضوعها هذه السنة هو إيجاد حلول مبتكرة لشعبة الحليب بالاعتماد على الذكاء الاصطناعي، بهدف مساعدة المربين على معرفة التكاليف الحقيقية لإنتاج هذه المادة الحيوية، انطلاقا من الكميات الضرورية لغذاء الأبقار وصولا إلى تسويق المنتوج.

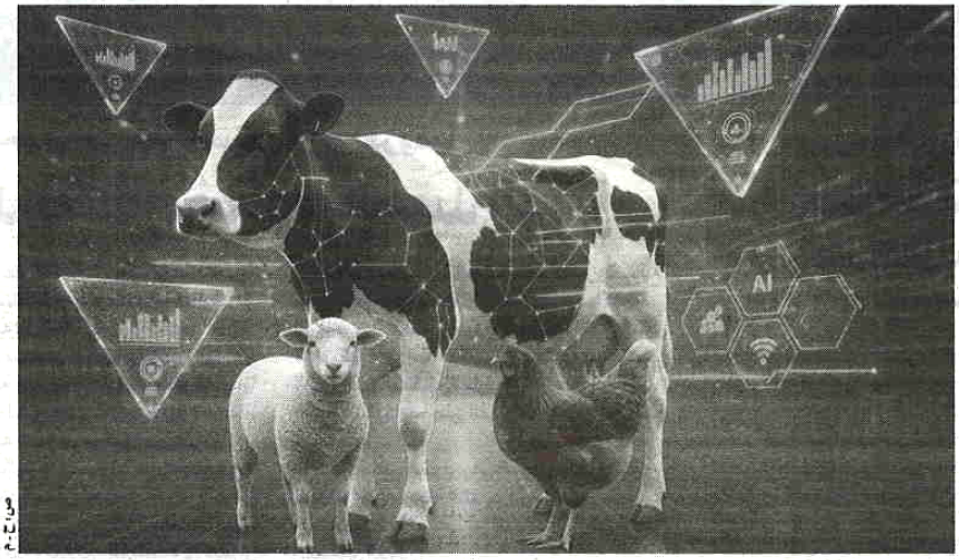

رشيدة دبوب

● التظاهرة انطلقت أمس، ويقودها طلبة مبدعون ومتحمسون لتصميم حلول رقمية مبتكرة لقطاع الثروة الحيوانية، تحت إشراف مدربين وخبراء في مجالات تكنولوجيات المعلومات والميكاترونيات. وستتولى لجنة تحكيم متخصصة تقييم الحلول المقترحة، على أن تستمر المنافسة بين الفرق الطلابية إلى غاية 2 ديسمبر 2025، حيث ستُمنح أفضل الفرق جوائز مع مرافقة مشاريعها داخل حاضنة المدرسة تمهيدًا لإنشاء مؤسسات ناشئة.

وصرّح مدير المدرسة الوطنية العليا للفلاحة، طارق حرطاني، للصحافة على هامش التظاهرة، بأن هذه الأخيرة تأتي في إطار الأسبوع الوطني للمقاولاتية، حيث افتتحت المدرسة دورتها الخامسة في البحث عن الحلول المبتكرة. وأضاف أن موضوع هذه السنة يتعلق بـ"إنتاج الحليب والغذاء المناسب للأبقار"، وبالتعاون مع الشركاء الاقتصاديين تم تحديد تحديين أساسيين:

الأول يتعلق بكيفية إنتاج المواد الغذائية للأبقار بطريقة ذكية عبر إدخال التكنولوجيا الحديثة. أما الثاني فيخص معرفة أو تحديد التضارب في أسعار الحليب. وتأتي مساهمة الطلبة في الماستر والدكتوراه من خلال تقديم حلول اقتصادية واقعية تُقترح على المتعاملين الاقتصاديين.

ونوّه حرطاني بأن التظاهرة حضرها ممثلو شعبة الحليب لعرض المشاكل الناتجة عن التقييم الميداني، قصد إيجاد حلول تكنولوجية مناسبة. وقد جرى تقسيم الطلبة إلى أفواج، مع وجود لجنة تحكيم لتقييم هذه الفرق، وسيكون الفريق الناجح هو الذي يقدّم أفضل الحلول بإدماج الذكاء الاصطناعي في كيفية تغذية الأبقار للحفاظ على موارد الماء والغذاء والمكملات الغذائية.

وسيتمكن الفائزون الذين يتحصلون على جوائز من الالتحاق بحاضنة المدرسة لمدة سنة أو سنتين، قصد مرافقة مشاريعهم إلى أن تتطور إلى مؤسسات ناشئة، مثلما حدث مع الفائزين في الطبعات السابقة الذين تحولت أفكارهم إلى مؤسسات قائمة بذاتها.

من جهتها، ذكرت مسؤولة حاضنة الأعمال بالمدرسة الوطنية العليا للفلاحة، الدكتورة منال نشار، أن نشاط الحاضنة انطلق سنة 2021، وأن لديهم عدة برامج متعلقة بالابتكار والمقاولاتية. ونظرًا لكون المدرسة مؤسسة وطنية، فهي تستقبل طلبة من جميع الولايات، كما تشمل المشاريع المسجلة مجالات الإنتاج النباتي والحيواني والمكننة والحلول الغذائية.

وأضافت أن تخصيص موضوع الفلاحة الذكية هذا العام موجّه أساسًا لخدمة الإنتاج الحيواني، بفضل قدرة الطلبة على إدماج التكنولوجيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي لخدمة المربين. وتتعلق هذه الحلول بكيفية حساب الحصة الغذائية للحيوان، خصوصًا الأبقار الحلوب لضمان غذاء مفيد وغير مكلف وذو نوعية جيدة، بما ينعكس إيجابًا على المستهلك.

وأوضحت أن المنتجين يواجهون يوميًا العديد من المشاكل، وأن الحلول المقدمة ستتيح لهم التعرف بشكل آني على التكلفة بفضل تقنيات ذكية، والهدف هو تقديم حلول محلية يمكن تطبيقها حتى في الاستثمارات الأجنبية الخاصة برفع إنتاج الحليب بدل الاكتفاء بالحلول التقنية المعمول بها عالميًا.

وفي السياق ذاته، أكد علي داودي، أستاذ الاقتصاد الزراعي ونائب مدير التكوين في الدكتوراه والبحث العلمي وتطوير المقاولاتية بالمدرسة الوطنية للفلاحة، في تصريح لـ"الخبر"، أن مبدأ تظاهرة إيجاد الحلول يقوم على استقدام متعاملين اقتصاديين لاختيار مشكل يواجهونه، ويطلبون من طلبة المدرسة إيجاد حلول له في ظرف أسبوع. وخلال هذه المدة يستفيد الطلبة من تكوين في عدة مجالات بتأطير من خبراء، ليقدّموا في النهاية حلولًا تُختار أفضلها.

وأضاف أن الهدف من هذه الفكرة هو إخراج الطلبة من الطريقة الكلاسيكية في التكوين. فبعد تأطيرهم نظريًا في الفكر المقاولاتي، يتم إدماجهم في الميدان للبحث عن حلول تقنع الشريك الاقتصادي، ما يعزز روح المبادرة لديهم. وقد حقق الطلبة في الطبعات السابقة الأهداف نفسها في معالجة مشاكل فلاحية متعددة. فالسنة الماضية كان الموضوع حول شعبة الحبوب، أما هذه السنة فيخص شعبة الحليب، بالشراكة مع الشركة الخاصة "سي. بي. إس" المتخصصة في إيجاد الحلول عبر إدماج الذكاء الاصطناعي، ومع المجلس الوطني المهني لشعبة الحليب. ومن خلالهم تم طرح الإشكالات المطروحة، ليكون دور الطلبة من مختلف التخصصات إيجاد حلول لحساب التكلفة الحقيقية بهدف إعادة النظر في طريقة إنتاج الحليب، يضيف ذات المتحدث.

ر. د

تادامسا نيوز

29 نوفمبر,2025 12:11

كيف تراهن أوريدو الجزائر على الخدمات الرقمية لدعم الفلاحة الوطنية؟

سيد علي أمين

أوريدو الجزائر

شارك متعامل الهاتف النقال" أوريدو الجزائر "في الطبعة الخامسة من صالون الجنوب للفلاحة والصناعات الغذائية SUD AGRO INDUSTRIES.الذي احتضنته ولاية أدرار في الفترة من 24 إلى 27 نوفمبر 2025. بمشاركة واسعة لمهنيين وفاعلين في المنظومة الفلاحية والصناعات التحويلية المرتبطة بها في المناطق الصحراوية.

ويُعد هذا الصالون، وفق ما أوضحته المؤسسة. فضاءً مهنياً مرجعياً في الجنوب، كونه يجمع سنوياً مستثمرين وفلاحين ومهندسين وخبراء ومتعاملين اقتصاديين في مجالي الفلاحة والصناعات الغذائية، إلى جانب مؤسسات عمومية وخاصة معنية بدعم التنمية الاقتصادية في المناطق الصحراوية وتعزيز استغلال إمكاناتها الفلاحية واللوجيستية.

وفي هذا الإطار، سجّلت Ooredoo Business حضورها من خلال جناح مخصص داخل الصالون. استعرضت عبره مجموعة من الحلول والخدمات الموجّهة لمرافقة الفاعلين في القطاعين الفلاحي والغذائي. وشملت هذه الحلول خدمات الربط الثابت والمتحرك الموجهة للمؤسسات، والخدمات الرقمية ذات القيمة المضافة. إلى جانب عروض مهيكلة تستهدف تحسين طرق تسيير النشاط، ورفع الإنتاجية. وتعزيز النجاعة في المتابعة اليومية للعمليات الميدانية وسير العمل داخل الاستثمارات الفلاحية ووحدات التحويل.

كما ترى "أوريدو الجزائر" أن حضورها في هذا الموعد المهني يدخل في إطار مقاربة تقوم على وضع خبرتها في الاتصالات والخدمات الرقمية في خدمة الفاعلين الاقتصاديين. لا سيما في ولايات الجنوب. أين يشكل الربط الجيد بالشبكات وحلول الاتصال المستقرة أحد شروط ترقية الاستثمار واستغلال أفضل للقدرات الفلاحية المتوفرة في هذه المناطق.

كما أكدت المؤسسة أن مشاركتها في صالون SUD AGRO INDUSTRIES تندرج ضمن التزامها طويل المدى بمرافقة القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية في البلاد. وعلى رأسها قطاع الفلاحة، باعتباره رافعة أساسية للتنمية الوطنية وأحد المحاور الرئيسة في جهود تنويع الاقتصاد. مع الإشارة إلى أن تطوير حلول اتصال وخدمات رقمية مكيَّفة مع احتياجات الفلاحين والمنتجين ووحدات التحويل يُعد جزءاً من هذا التوجّه.

الفلاحـــــة و الإقتصاد في العالم
Agrobusiness in the world

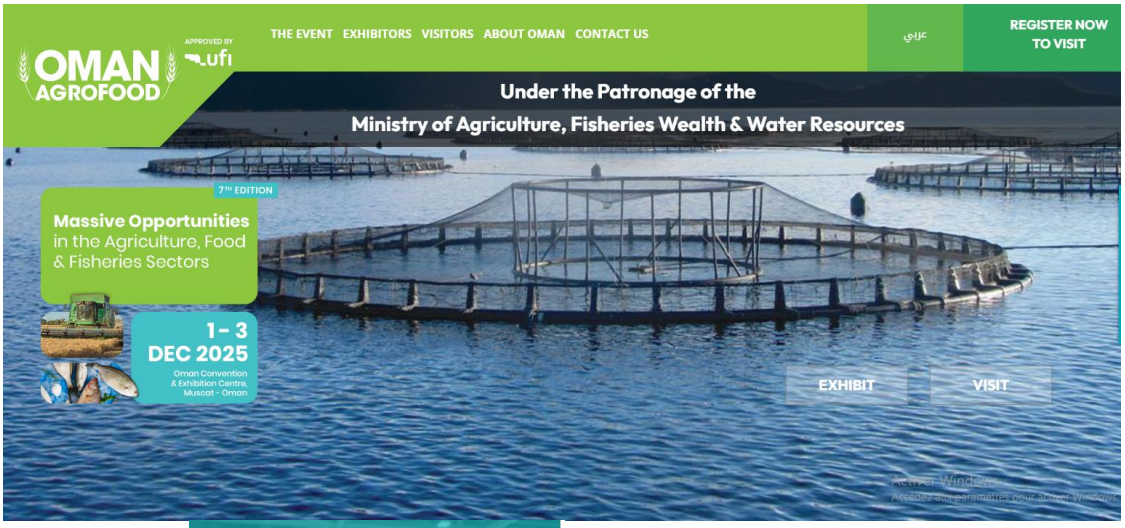

https://omanagrofood.com

المعرض الزراعي الغذائي العُماني ٢٠٢٥

بينما تواصل عُمان مسيرتها نحو تحقيق الأمن الغذائي واستدامة الزراعة، تشهد قطاعات الزراعة والغذاء ومصايد الأسماك فيها نمواً ديناميكياً. مدفوعة بالمبادرات الحكومية والاستثمارات من القطاع الخاص، تلعب هذه القطاعات دوراً أساسياً في تنويع الاقتصاد وتعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات.

أهم التطورات في عام ٢٠٢٤:

- **الزراعة**: أطلقت عُمان عدة مبادرات للأمن الغذائي، بما في ذلك تطوير المدن الزراعية وتنفيذ تقنيات الزراعة المتقدمة مثل الزراعة المائية (الهيدروبونيك) والزراعة الهوائية (الأيروبونيك).
- **الغذاء**: بدأت البلاد أكثر من ١٣٠ مشروعاً للأمن الغذائي، مع التركيز على زيادة الإنتاج المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في السلع الأساسية.
- **مصايد الأسماك**: شهد قطاع مصايد الأسماك في عُمان نمواً كبيراً، مدفوعاً بالتطورات في تربية الأحياء المائية المستدامة، وتقنيات تربية الأسماك المحسنة، وتعزيز الشراكات التجارية الدولية.

تتماشى هذه التطورات مع **رؤية عُمان ٢٠٤٠**، التي تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي، وتطوير إدارة الموارد المستدامة، ودفع التنوع الاقتصادي من خلال الابتكار والاستثمار في هذه الصناعات الرئيسية.

يلعب **المعرض الزراعي الغذائي العُماني** دوراً محورياً في جمع قادة الصناعة والمستثمرين والمبتكرين تحت سقف واحد لتعزيز التقدم في هذه القطاعات الحيوية. سيُعقد المعرض الزراعي الغذائي العُماني بنسخته السابعة من ١ إلى ٣ ديسمبر ٢٠٢٥ في مركز عُمان للمؤتمرات والمعارض في مسقط. تحت رعاية وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، يمثل المعرض بوابة تجارية لاستكشاف الفرص الجديدة، وعرض الحلول المتقدمة، وتعزيز الشراكات التي تساهم في استدامة البلاد على المدى الطويل ونموها الاقتصادي.

الدوام

من الساعة ١١ صباحاً حتى ٧ مساءً

المكان

مركز عُمان للمؤتمرات والمعارض، مسقط

يقع مركز عُمان للمؤتمرات والمعارض في منطقة متكاملة تقع على بعد أربعة كيلومترات فقط من مطار مسقط الدولي. تعتبر هذه المنطقة، المتطورة معماريا من حيث التصميم والقدرة ، ذات مستوى عالمي وتصنف من بين الأماكن الأولى التي تم بناؤها وفقا لمعايير **LEED** الدولية التابعة للمجلس الأميركي للمباني الخضراء. يضمن هذا المركز استيعاب زيادة مساحات الاجتماعات لتناسب منظمي المؤتمرات والمعارض الأكثر تميزا ويشمل أيضًا مساحات واسعة من شأنها أن تؤمن الراحة للوفود الكبيرة المشاركة في الحدث وذلك من خلال اتباع النوافذ الطويلة الممتدة من الأرض حتى السقف وتطل على الحدائق ذات المناظر الطبيعية والميزات المائية.